الجلسات التالية مداورة بين المكانين. كذلك قررت الحكومة تعيين لجنة وزارية مشرفة على المفاوضات، مؤلفة من رئيس الحكومة مناحيم بيغن، ووزيري الخارجية والدفاع اسحاق شامير وارييل شارون، ونائبي رئيس الحكومة سمحه ارليخ ودافيد ليفي (عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٧).

والحقيقة أن تراجع اسرائيل عن مطلبها بشأن اجراء المفاوضات في بيروت والقدس، حدث قبل هذا التاريخ بأسبوع تقريباً، وبالتحديد في ١٩٨٢/١٢/١٩، عندما صادقت حكومتها على «وثيقة التوجيهات للمفاوضات» التي أنجزها وزير الدفاع شارون، من خلال اتصالاته السرية مع بعض الأوساط اللبنانية (دافار، ١٩٨٢/١٢/٢٠). ويلاحظ أن جميع المواقف والشروط الاسرائيلية التي قدمت خلال المفاوضات منذ جلستها الأولى وحتى الآن، انما كانت بروح هذه الوثيقة، التي يعتبرها المسؤولون الاسرائيليون الحد الأدنى المطلوب لتبرير جدوى الحرب في لبنان، وذلك بعدما تراجعوا عن المطالبة بمعاهدة سلام كاملة، على غرار المعاهدة مع مصر. فخلال الجلسة الأولى من المفاوضات التي عقدت في خلده بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨، قدّم الوفد الاسرائيلي مقترحاته لجدول الأعمال، كما وضعها شارون، وفق البنود الآتية:

أولاً، تطبيع العلاقات: أي انهاء حالة الحرب، وحدود مفتوحة ومكاتب ارتباط ووقف الدعاية المعادية، وعلاقات تجارية وسياحية، واتصالات.

ثانياً، ترتيبات أمنية: منع الأعمال العدائية ضد اسرائيل من الأراضي اللبنانية، اقامة محطات انذار اسرائيلية، تحديد طابع القوات التي ستعمل في جنوب لبنان، حرية الاستطلاع الجوي، قيود على ادخال الأسلحة الى الجنوب واقامة نظام رقابة فيه، وجود القوات الغربية.

ثالثاً، انسحاب القوات الغربية: جلاء م.ت.ف، ترتيب اعادة جميع الأسرى وجثث القتلى، انسحاب متزامن لسوريا واسرائيل (يديعوت أحرونوت، ١٩٨٢/١٢/٢٩).

أصرت اسرائيل على مقترحاتها هذه، مع ابداء استعداد واحد يتمثل في الموافقة على تغيير شكلي يتمثل في حذف كلمة «تطبيع» من جدول الأعمال، والمحافظة على جميع مركباته تحت بند «العلاقات المتبادلة»، كما اتفق عليه أخيراً (دافار، ١٩٨٢/١٢/٣١).

وثيقة شارون: حاول شارون قبل بدء المفاوضات فرض صيغة «وثيقة المبادئ» التي توصّل اليها مع بعض الأوساط اللبنانية غير الرسمية، كي تكون اطاراً للمفاوضات الدائرة، على غرار المقدّمة في اتفاقات كامب ديفيد، الا أنه فشل في ذلك. وتعود بداية قصة هذه الوثيقة الى ما أعلنته مصادر موثوقة في القدس في ١٩٨٢/١٢/١٩، من أن اتفاقاً قد تحقق بين اسرائيل ولبنان نتيجة اتصالات سرية أجريت خلال الأسابيع الأخيرة، بين أوساط اسرائيلية على رأسها وزير الدفاع شارون، وأوساط لبنانية على رأسها «شخصية كبيرة مقربة من الرئيس اللبناني» (أعلن فيما بعد أنها تنتمي الى المخابرات اللبنانية). وأضافت تلك المصادر، أن قادة الكتائب هم الذين بدأوا تلك الاتصالات وأيدوها وشجعوها (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/١٩). أما الاتفاق الذي تحقق نتيجتها فهو بمثابة «تفاهم حول التوجيهات التي سيعمل بموجبها ممثلو الطرفين خلال المفاوضات حول تحقيق اتفاق بينهما. فالاتفاق أو التفاهم المذكور هو بمثابة اتفاق اطار شبيه بالمقدمة لاتفاقات كامب ديفيد. وبموجبه ينبغي التوصل الى اتفاقات أخرى مفصّلة... وهو يشمل عناصر مهمة مثل الغاء حالة الحرب، والتطبيع، والحدود المفتوحة، والتجارة والجمارك، وكذلك انشاء مكتب اسرائيلي في بيروت، اضافة الى بند خاص حول الترتيبات الأمنية في جنوب لبنان» (زئيف شيف، المصدر نفسه).

عرض شارون صيغة هذا الاتفاق ــ الوثيقة أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، واصفاً اياها بأنها بمثابة ورقة عمل ووثيقة «مبادئ»، تشمل إرشادات حول تطبيع العلاقات، وترتيبات الأمن، وانسحاب القوات الاسرائيلية، والغاء حالة الحرب بين اسرائيل ولبنان، وتثبيت مبدأ الحدود المفتوحة لانتقال الأشخاص والبضائع، بالاضافة الى الغاء الدعاوة المعادية بين البلدين، والغاء المقاطعة الاقتصادية بينهما. وأضاف شارون أنه من أجل تجسيد هذا الاتفاق، سيفتتح مكتب ارتباط اسرائيلي في